# « أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية بجنوب أفريقيا»

**أسماء فتحي بكير(*)**

**مقدمة**

إن تزايد الدعوات إلى شفافية الموازنة, وضرورة المساءلة عن حقوق الإنسان, قد غيرت الطريقة التي يتم بها إعداد الموازنة العامة للدولة. فلم يَعُد إعداد الموازنة شأن خاص بوزارة المالية, بل أصبح عملية تتطلب استدعاء خطط التنمية الوطنية, وأهدافها, والتزامات حقوق الانسان إلى جانب سياسات الموازنة بطريقة تتسم بالشفافية والاتساق, وهذا يعني أن عملية إعداد الموازنة لم تعُد تتوخى الموازنة بين النفقات والإيرادات فقط, وإنما أصبحت تتوخى كذلك استغلال الموارد المتاحة بطريقة تتسم بالكفاءة المالية والفعالية والإنصاف لتلبية الاحتياجات الأساسية لعموم المواطنين, وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تُعرَف شفافية المالية العامة Fiscal transparency على أنها مكاشفة الجمهور عمومًا بهيكل الحكومة التنظيمي ووظائفها، والنوايا المعنية بسياسة المالية العامة، وحسابات القطاع العام، والتنبؤات, وهي تشمل الاطلاع دون عائق على معلومات عن أنشطة الحكومة، بحيث تكون هذه المعلومات موثوقة، وشاملة، وتتوفر في الوقت المناسب كي يستطيع الناخبون والأسواق المالية تقييم مركز الحكومة المالي بدقة والإلمام بالتكاليف والمنافع الحقيقية للأنشطة الحكومية, وتوجد مبادرات عدة في مجال الشفافية, ومن بينها ميثاق شفافية المالية العامة الذي أعده صندوق النقد الدولي.

ومن أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم شفافية المالية العامة هو مؤشر الموازنة المفتوحة Open Budget Index والذي تُصدِره الشراكة الدولية للموازنةThe

( * ) الباحثة بالدكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة ص ص ٣٤٥ - ٣٧٠.

International Budget Project – IBP وتُعرِفه بأنه مقياس لمدى انفتاح بيانات الموازنة على المواطنين في عدد من الدول, ويتضمن المؤشر تقييمًا لمدى إتاحة الوثائق الرئيسية المتعلقة بالموازنة للمواطنين, ومقدار المعلومات التي توفرها, وتنشرها في الوقت المناسب بغرض توفير معلومات موثوقة بشأن التزام كل بلد بشفافية الموازنة, ويصدر المؤشر عن الاستبيان الخاص بمسح الموازنة المفتوحة الذي يُقيِم المعلومات المتوفرة للمواطنين والصادرة عن الحكومة المركزية, وتستفسر غالبية الأسئلة عما يحدث في الممارسة وليس عما يُفترَض أن يتم حسب القانون, ويُتيح المؤشر للمسئولين الحكوميين وصنَّاع السياسة في الدول المشتركة في المسح تحديد الإجراءات الضرورية لضمان المساءلة وشفافية الموازنة.

أما الكفاءة المالية Fiscal Efficiency فتُعرَف على أنها مقياس لقدرة المؤسسة على إدارة مواردها المالية في الأنشطة المتعلقة بها بشكل كفء, وتشير الكفاءة المالية على المستوى الجزئي إلى الكفاءة التي يتم بها تخصيص الموارد بشكل صحيح بين الاستخدامات المتنافسة في لحظة من الزمن, وتهدف الكفاءة المالية إلى تعزيز استغلال الأصول لتوليد الإيرادات وتقليل حجم الديون وتخفيض العجز إلى أكبر درجة ممكنة.

**أولاً: أهمية الدراسة**

شهدت الآونة الأخيرة اهتمامًا متزايدًا على كافة المستويات النظرية والعملية, وكذلك في مختلف الدول المتقدمة والنامية بعملية صنع الموازنة ومدى الشفافية التي تتمتع بها من جهة, وبالكفاءة المالية وبصفة خاصة إدارة الإنفاق العام والدين العام من جهة أخرى, وذلك بعد أن تفاقم العجز بصورة كبيرة وزيادة الاقتراض ومن ثمَّ زيادة الدين العام.

ويعتبر مؤشر الموازنة المفتوحة أحد أهم المفاهيم الجديدة عالميًا لتقييم شفافية الموازنة، حيث أن بداية صدور المؤشر في عام ٢٠٠٦، ومنذ ذلك الحين، فإن المكتبة الإفريقية يقل بها أدبيات تحاول تعزيز وضع الدول الافريقية في تطبيقه, وعليه فإن تلك الدراسة تقدم عرضًا لأحد المفاهيم الاقتصادية الجديدة والهامة.

**ثانيًا: هدف الدراسة**

يتمثل هدف الدراسة في التعرف على وضع دولة جنوب أفريقيا من حيث شفافية الموازنة باستخدام مؤشر الموازنة المفتوحة, ومدى تأثيره على تحقيق الكفاءة المالية بدولة جنوب أفريقيا منذ عام ٢٠٠٦, وكذلك تحديد سُبل تعزيز هذه الكفاءة المالية, وتعزيز مبدأ المساءلة, وزيادة درجة الشفافية, وتفعيل الدور الرقابي, وتحديد الأولويات لتوجيه جهود الإصلاح لها, وتحديد أهم معوقات تحقيق تلك الكفاءة.

**ثالثًا: إشكالية الدراسة**

تتمثل إشكالية الدراسة في أنه على الرغم من ارتفاع قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة بدولة جنوب أفريقيا على مستوى كافة الدول المتضمنة بالمؤشر وليس على المستوى الافريقي فقط, إلاَّ أنها لم تحقق مستوى مناظر في كفاءة الأداء المالي بها والذي ظهر في ارتفاع نسبة العجز ونسبة الدين الحكومي للناتج المحلي الإجمالي, كما أنها تقع ضمن الشريحة العليا من الدول متوسطة الدخل وفقًا لتقسيم شرائح مستوى الدخل الصادر عن البنك الدولي, ولذلك تبحث هذه الدراسة في معرفة أسباب إخفاق دولة جنوب أفريقيا في تعزيز الكفاءة المالية على الرغم من ارتفاع قيمة مؤشر الموازنة المفتوحة بها.

**رابعًا: فروض الدراسة ومنهجها:**

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضية أساسية وهي:

«أن تعزيز شفافية الموازنة, وتفعيل الدور الرقابي يساهم في إصلاح الموازنة العامة بدولة جنوب أفريقيا وزيادة الكفاءة المالية بها».

لاختبار هذه الفرضية ستقوم الباحثة بإعداد نموذج قياسي لتقييم أثر شفافية الموازنة على الكفاءة المالية وذلك بناءً على دراسة قام بها Lucie Sedmihradská and Jakub Haas عام ٢٠١٣ على النحو التالي:

FP = f (i, GDP, U, OBI)

حيث أن:

FP: مؤشر الكفاءة المالية, ويتم التعبير عنه من خلال إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

i: سعر الفائدة الحقيقي.

GDP: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

U: معدل البطالة.

OBI: مؤشر الموازنة المفتوحة.

**خامسًا: الإطار الزماني والمكاني**

تمَّ اختيار دولة جنوب أفريقيا كإطار مكاني للدراسة نظرًا لارتفاع قيم مؤشر الموازنة المفتوحة بها على الرغم من انخفاض الكفاءة المالية, حيث أنها حققت قيم مرتفعة في المؤشر واحتلت المرتبة الأولى من بين ١١٥ دولة خلال عام ٢٠١٧, والمرتبة الثالثة من بين ١٠٢ دولة خلال عام ٢٠١٥, وحققت المرتبة الثانية من بين ١٠٠ دولة خلال عام ٢٠١٢, وحققت المرتبة الأولى من بين ٩٤ دولة خلال عام ٢٠١٠, والمرتبة الثانية من بين ٨٥ خلال عام ٢٠٠٨, والمرتبة الرابعة من بين ٥٩ دولة خلال عام ٢٠٠٦, ومن ثمَّ تعتبر مجالًا خصبًا للبحث والتدقيق لتقييم أثر شفافية الموازنة باستخدام مؤشر الموازنة المفتوحة على الكفاءة المالية بدولة جنوب أفريقيا.

أما الاطار الزماني فيبدأ منذ عام ٢٠٠٦ وهي بداية صدور المؤشر, وتركز الدراسة على سلسلة زمنية متقطعة حيث أن المؤشر يصدر كل عامين.

# أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية بجنوب أفريقيا

## مقدمة

هناك الكثير من الأدبيات التي درست أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية, وأكد العديد من الدراسات على وجود تأثير قوي لشفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية.

ولدراسة أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية في جنوب أفريقيا سيتبع البحث المنهج القياسي مستخدمة نموذج اقتصادي لاختبار صحة العلاقة بين شفافية الموازنة العامة والكفاءة المالية, وسيتم تطبيق طريقة المربعات الصغرى لقياس تلك العلاقة وتقدير معلمات النموذج وسيتم دراسة العلاقة بنموذج انحدار خطي متعدد.

ويتكون هذا البحث من ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت تأثير شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية, ويتناول المبحث الثاني نموذج قياس أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية في جنوب أفريقيا, وسيعرض المبحث الثالث نتائج نموذج قياس أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية في جنوب أفريقيا.

## المبحث الأول

**بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية**

تتمثل بعض الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية التي سيتم استعراضها بإيجاز وفقًا للأحدث منها ولأهميتها لموضوع الدراسة كما يلي:

- **- "شفافية الموازنة والأداء المالي:** هل الموازنة المفتوحة مهمة؟": أوضحت الدراسة أثر شفافية الموازنة على الأداء المالي, وتؤكد أنه من المتوقع مع ارتفاع شفافية الموازنة مع انخفاض العجز في الموازنة وانخفاض الدين العام.[1]

وأثارت الدراسة سؤالا جوهريا وهو: لماذا يؤدي قدر أكبر من الشفافية إلى تحسُن الأداء المالي؟, وقامت الدراسة بناءً على مراجعة الأدبيات بتحديد ثلاث قنوات يتم من خلالها زيادة الشفافية التي قد تحد من الإنفاق العام المفرط الذي أدى إلى عجز الموازنة وهذه القنوات هي: انخفاض الوهم المالي، وانخفاض التباين في المعلومات بين السياسيين والناخبين والتي قد تؤدي إلى تحسُن المساءلة وزيادة المنافسة السياسية، وتعزيز تطبيق القواعد المالية.

وعرفت الدراسة شفافية الموازنة بأنها الكشف الكامل عن جميع المعلومات المالية ذات الصلة في الوقت المناسب وبطريقة منهجية, وعرفت كذلك الشفافية المالية على أنها «الانفتاح على الجمهور بوجه عام حول هيكل الحكومة ووظائفها، ونوايا السياسة المالية، وحسابات القطاع العام، والتوقعات» أي أنها تنطوي على إمكانية الحصول على معلومات موثوقة وشاملة، وتصدر في الوقت المناسب، ومفهومة، وقابلة للمقارنة دوليا عن أنشطة الحكومة. وزيادة الشفافية تُمكن الناخبين من فهم أفضل للموازنة، وتقييم الأداء الفعلي للحكومة مما يقلل من التباين في

1 Lucie Sedmihradská, Haas Jakub: "Budget Transparency and Fiscal Performance: Do Open Budgets Matter?", Economic Studies & Analyses, Vol. 7, Issue 2, February 2013.

At: http://is.vsfs.cz/repo/4803/Sedmihradska_Haas.pdf.

المعلومات, وهكذا فإن الشفافية في الموازنة تزيد من مساءلة السياسيين, وقد تزيد شفافية الموازنة من المنافسة السياسية.

وقد عرضت الدراسة أربع دراسات في العلاقة بين شفافية الموازنة والأداء المالي مع ملخص للطرق التي تم تطبيقها والنتائج الرئيسية خلال عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٥ لبحث أثر شفافية الموازنة على الأداء المالي. وأخيرًا تمثل المتغير التابع في هذه الدراسة في إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, وتمثلت المتغيرات المستقلة في سعر الفائدة الحقيقي, والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة, ومعدل البطالة, وأخيرًا مؤشر الموازنة المفتوحة (Open Budget Index–OBI).

وتمثلت نتائج التحليل الإحصائي (تحليل الارتباط وتحليل الانحدار للفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٩) في أنه لم تثبت وجود علاقة عكسية معنوية بين شفافية الموازنة وعدم كفاءة الأداء المالي (مما يؤكد وجود علاقة طردية بين شفافية الموازنة والكفاءة المالية), في حين وجدت علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين الفساد وشفافية الموازنة، وتم استخدام بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة، وبيانات عجز الموازنة, ومدركات الفساد، والشفافية المالية العامة, ويرجع السبب الرئيسي إلى أن زيادة شفافية الموازنة دون إشراك جماعات المجتمع المدني لم تُحد من عجز الموازنة والدين العام المتوقع.

- **"هل الشفافية المالية مهمة؟ الأدلة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية"[٢]**

أوضحت الدراسة أنه وفقًا لكل من البحوث النظرية والتجريبية للاقتصاديات المتقدمة، فإنه عندما تتبع الدول سياسة مالية شفافة سيساهم هذا في تحسين الأداء المالي الخاص بها.

وبحثت الدراسة أثر شفافية السياسة المالية على خلق تمييز مالي أفضل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بالتطبيق على نحو ٢٧ دولة, واستخدمت

2 Jarmuzek Mariusz, "Does Fiscal Transparency Matter? The Evidence from Transition Economies", 2006, At: https://www.cerge.cuni.cz/pdf/gdn/rrc/RRCV_77_paper_03.pdf

الدراسة تحليل انحدار متعدد لقياس أثر الشفافية المالية على الأداء المالي, من خلال تجميع مؤشر شامل لشفافية المالية العامة لاختبار تأثير الشفافية المالية على أداء السياسة المالية, وتمثل المتغير التابع في إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الأداء المالي.

وقد أوضحت الدراسة أن المؤشر الشامل لشفافية المالية العامة تم تجميعه من خلال تقسيم عدد الدول محل الدراسة وهم ٢٧ دولة إلى عدة مجموعات, بحيث يتم لكل مجموعة تجميع مؤشر لقياس شفافية الموازنة بها على أن يكون قابل للمقارنة, فعل سبيل المثال تم تجميع مؤشر لشفافية الموازنة لعدد ٨ دول أوروبية يتضمن مقاييس من بينها ما إذا كان لدى تلك الدول أموالاً خاصة، وما إذا كانت الموازنة مقدمة في وثيقة واحدة، ومدى تقييم الشفافية من جانب المستجيبين، وما إذا كان يتم تضمين القروض للهيئات غير الحكومية في الموازنة, كما تم توفير مؤشر لشفافية الموازنة لعدد ٥ دول من أمريكا اللاتينية وهم (الأرجنتين, البرازيل, شيلي, المكسيك, وبيرو), ويقيس المؤشر درجة إمكانية الوصول وفائدة المعلومات الصادرة عن الحكومات الوطنية فيما يتعلق بالأموال والإيرادات والنفقات.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الشفافية المالية لم يثبت حتى الآن أنها عامل مهم للغاية لتشكيل الأداء المالي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية, حيث أظهرت الأدلة من البيانات وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الشفافية المالية وتراكم الديون.

- **«الشفافية المالية والنتائج الاقتصادية»:**[٣]

اعتمدت الدراسة على أساس مدونة الممارسات الجيدة الخاصة بصندوق النقد الدولي (IMF) بشأن الشفافية المالية، وذلك باستخدام بيانات مستمدة من وحدات الشفافية المالية المنشورة بمؤشر مراعاة المعايير والمواثيقReport on the Observance of Standards and Codes – (ROSC) والذي يُصدِره صندوق

3 Hameed Farhan, "Fiscal Transparency and Economic Outcomes", Working Paper/05/225 (Washington: International Monetary Fund, 2005),
At: https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2005/wp05225.pdf

النقد الدولي, وتغطي هذه المؤشرات أربع مجموعات من ممارسات الشفافية المالية, وهي: ضمانات البيانات، ووضع الموازنة على المدى المتوسط، وإعداد تقارير الموازنة، وكشف المخاطر المالية.

واستخدمت الدراسة نموذج انحدار متعدد لقياس تأثير الشفافية المالية على التنصيف الائتماني بالتطبيق على عدد (٥٧) دولة متقدمة ونامية, وتمثل المتغير التابع في متوسط التصنيف الائتماني, وتمثلت المتغيرات المستقلة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد, مؤشر توافر تقارير الرصد والتقييم من مؤشر الموازنة المفتوحة (OBI), ومؤشر الانفتاح التجاري, ومؤشر الرصيد المالي الأولي, والدين الخارجي, وعدد السكان, والتعليم.

واستنتجت الدراسة أن الدول الأكثر شفافية لديها تصنيفات ائتمانية أفضل ونظام انضباط مالي أفضل وأقل فساد، بعد السيطرة على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

- **شفافية الموازنة والكفاءة المالية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:**[4]

أوضحت الدراسة أن هناك اعتقادًا على نطاق واسع بأن لشفافية الموازنة آثار إيجابية كبيرة على الأداء المالي, واستخدمت الدراسة بيانات ١٩ دولة مكونة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD).

وقدمت الدراسة نموذجًا انحدار متعدد لتحليل أثر شفافية الموازنة (مستخدمة في ذلك مؤشر شفافية الموازنة) على الكفاءة المالية (مستخدمة في ذلك مؤشر إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي), وتمثل المتغير التابع في إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, وتمثلت المتغيرات المستقلة في مؤشر شفافية الموازنة, ومتوسط معدل النمو الحقيقي, ومؤشر المنافسة السياسية, وأخيرًا مؤشر الاستقطاب السياسي.

4 Alt James E. and Lassen David Dreyer, "Fiscal Transparency and Fiscal Policy Outcomes in OECD Countries", Working Paper No. 03-02 (Denmark: Economic Policy Research Unit, Institute of Economics University of Copenhagen, 2003), At: http://www.econ.ku.dk/epru/files/wp/wp-03-02.pdf

وأكدت نتائج الدراسة في بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المكونة من ١٩ دولة على وجود علاقة طردية قوية بين شفافية الموازنة والكفاءة المالية, أي أنه كلما زادت شفافية الموازنة كلما انخفض الدين العام وكلما زادت الكفاءة المالية.

- **شفافية الموازنة والأداء المالي والإقبال السياسي: مقاربة دولية:**[٥]

قيّمت الدراسة لأول مرة، العلاقات بين شفافية الموازنة، والوضع المالي، والإقبال السياسي باستخدام مقاربة دولية مقارنة.

وقامت الدراسة ببناء مؤشرًا شاملاً لشفافية الموازنة يشمل ٤٠ ميزة للموازنات وفقًا للمعايير الدولية لعينة من ٤١ دولة متقدمة ونامية, واستخدمت الدراسة مؤشري الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, والتوازن المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن الأداء المالي.

ويظهر تحليل الارتباط أحادي المتغير علاقة إيجابية بين الإقبال السياسي وشفافية الموازنة, حيث أن الشفافية تؤثر على النتائج السياسية مثل الإقبال, فكلما كانت تقارير الموازنة أكثر شفافية، كلما ازدادت الحوافز لدى المواطنين للتصويت والمشاركة السياسية.

واستنتجت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين التوازن المالي للحكومة الوطنية وشفافية الموازنة, حيث أنه كلما زادت المعلومات التي تفصح عنها الموازنة، كلما قلل ذلك من احتمال استخدام السياسيين للعجز المالي لتحقيق أهداف انتهازية.

ومن بين الدراسات السابقة يمكن التوصل إلى ملخص لأهم ما جاء بتلك الدراسات, ويعرض الجدول التالي رقم (١) ملخص أهم نتائج الدراسات السابقة في قياس تأثير شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية.

---

5 Beni Bernardino and Bastida Francisco, " Budget Transparency, Fiscal Performance, and Political Turnout: An International Approach", (Spain: University of Murcia, Public Administration Review, 2003),

At:https://www.researchgate.net/publication/229988203_Budget_Transparency_Fiscal_Performance_and_Political_Turnout_An_International_Approach.

**جدول رقم (١): ملخص أهم نتائج الدراسات السابقة في قياس تأثير شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية**

| اسم الدراسة السابقة | المؤشرات المستخدمة للتعبير عن الكفاءة المالية | المؤشرات المستخدمة للتعبير عن شفافية الموازنة العامة | عدد الدول المتضمنة في النموذج | طريقة التحليل المستخدمة | نتائج الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| **شفافية الموازنة والأداء المالي: هل الموازنة المفتوحة مهمة؟ (٢٠١٣)** | إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. | سعر الفائدة الحقيقي، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، ومعدل البطالة، ومؤشر الموازنة المفتوحة. | ٩٣ دولة بمؤشر الموازنة المفتوحة خلال عام ٢٠١٠، و٨٣ دولة خلال عام ٢٠٠٨، و٥٩ دولة خلال عام ٢٠٠٦. | تحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد | لم تثبت وجود علاقة عكسية معنوية بين شفافية الموازنة وعدم كفاءة الأداء المالي (مما يؤكد وجود علاقة طردية بين شفافية الموازنة والكفاءة المالية)، في حين وجدت علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين الفساد وشفافية الموازنة. |
| **هل الشفافية المالية مهمة؟ الأدلة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (٢٠٠٦)** | إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي. | تجميع مؤشر شامل لشفافية المالية العامة. | ٢٧ دولة. | تحليل انحدار متعدد | لم يثبت حتى الآن أن الشفافية المالية عامل مهم للغاية لتشكيل الأداء المالي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، حيث أظهرت الأدلة من البيانات وجود علاقة عكسية ضعيفة بين الشفافية المالية وتراكم الديون. |
| **الشفافية المالية والنتائج الاقتصادية (٢٠٠٥)** | متوسط التصنيف الائتماني. | الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد، مؤشر توافر تقارير الرصد والتقييم من مؤشر الموازنة المفتوحة | ٥٧ دولة متقدمة ونامية. | تحليل انحدار متعدد. | الدول الأكثر شفافية لديها تصنيفات ائتمانية أفضل ونظام انضباط مالي أفضل وأقل فساد، بعد السيطرة على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. |

| اسم الدراسة السابقة | المؤشرات المستخدمة للتعبير عن الكفاءة المالية | المؤشرات المستخدمة للتعبير عن شفافية الموازنة العامة | عدد الدول المتضمنة في النموذج | طريقة التحليل المستخدمة | نتائج الدراسة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | (OBI)، ومؤشر الانفتاح التجاري، ومؤشر الرصيد المالي الأولي، والدين الخارجي، وعدد السكان، والتعليم. | | | |
| **شفافية الموازنة والكفاءة المالية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (٢٠٠٣)** | إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. | مؤشر شفافية الموازنة، ومتوسط معدل النمو الحقيقي، ومؤشر المنافسة السياسية، ومؤشر الاستقطاب السياسي. | ١٩ دولة مكونة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. | تحليل انحدار متعدد. | وجود علاقة طردية قوية بين شفافية الموازنة والكفاءة المالية، أي أنه كلما زادت شفافية الموازنة كلما انخفض الدين العام وكلما زادت الكفاءة المالية. |
| **شفافية الموازنة والأداء المالي والإقبال السياسي: مقاربة دولية (٢٠٠٣)** | الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتوازن المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. | بناء مؤشر شامل لشفافية الموازنة يشمل ٤٠ ميزة للموازنات وفقًا للمعايير الدولية. | ٤١ دولة متقدمة ونامية. | تحليل الارتباط. | وجود علاقة إيجابية بين التوازن المالي للحكومة الوطنية وشفافية الموازنة، حيث أنه كلما زادت المعلومات التي تفصح عنها الموازنة، كلما قلل ذلك من احتمال استخدام السياسيين للعجز المالي لتحقيق أهداف انتهازية. |

**المصدر:** تم إعداد الجدول بواسطة الباحثة من خلال الدراسات السابقة التي تم عرضها قبل الجدول.

ومما سبق يمكن استخلاص أهم المتغيرات المستخدمة للتعبير عن الكفاءة المالية, والتي تتمثل فيما يلي:

١. إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, ويتكون إجمالي الدين من جميع الالتزامات التي تتطلب الدفع من قِبَل المدين إلى الدائن في المستقبل, وكلما انخفضت النسبة زادت الكفاءة المالية.

٢. صافي الإقراض / الاقتراض الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, ويتم احتساب صافي الإقراض (+) / الاقتراض (-) كإيراد مطروحًا منه إجمالي الإنفاق.

٣. صافي الإقراض / الاقتراض الأولي الحكومي العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, وصافي الإقراض / الاقتراض الأولي الحكومي هو صافي الإقراض (+) / الاقتراض (-) زائد صافي الفائدة المستحقة / المدفوعة (مصروفات الفائدة ناقص إيرادات الفوائد).

٤. الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالأسعار الجارية, يتم احتسابه من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي على إجمالي عدد السكان.

٥. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

٦. معدل البطالة, ويمكن تعريف معدل البطالة إما من خلال تعريف منظمة العمل الدولية بأن "العاطلون" هم أولئك الذين لا يعملون حاليًا ولكنهم مستعدون وقادرون على العمل من أجل الأجر، وقد بحثوا بجدية عن العمل، أو تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بأن معدل البطالة يعطي عدد العاطلين عن العمل كنسبة مئوية من القوى العاملة.

## المبحث الثاني

## نموذج قياس أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية في جنوب أفريقيا

يتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب, يتناول المطلب الأول المؤشرات الخاصة بشفافية الموازنة العامة والكفاءة المالية, ويتناول المطلب الثاني مصفوفة الارتباط بين المتغيرات, وأخيرًا يتناول المطلب الثالث دراسة أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية.

### المطلب الأول

### المؤشرات الخاصة بشفافية الموازنة العامة والكفاءة المالية

تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي كمصدر أساسي للبيانات الخاصة بمؤشرات الكفاءة المالية بجنوب أفريقيا والمتمثلة في (إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, وسعر الفائدة الحقيقي, والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة, ومعدل البطالة), كما تم الاعتماد على الشراكة الدولية للموازنة (The International Budget Project - IBP) للحصول على بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة بجنوب أفريقيا, وسيتم الاعتماد على برنامج (Statistical Package of Social Science - SPSS) في تحليل النتائج الخاصة بالنماذج.

وتم الاعتماد على سلسة بيانات خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦), وتم اختيار بداية الفترة بعام ٢٠٠٦ وذلك لأنه بداية صدور مؤشر الموازنة المفتوحة, وسيتم الانتهاء عند عام ٢٠١٦ لأن معظم البيانات المتعلقة بقاعدة بيانات البنك الدولي متاحة فقط حتى عام ٢٠١٦.

ويصدر مؤشر الموازنة المفتوحة كل عامين, وبالتالي تم تثبيت قيمة المؤشر للسنوات التي لم يصدر بها وفقًا لأحدث قيمة متاحة للمؤشر, وذلك لأن المؤشر يصدر في عام ولكنه يعبر فعليًا عن واقع الدولة قبل الإصدار بعام أو عامين, فعلي سبيل المثال تم تثبيت قيمة المؤشر خلال عام ٢٠٠٧ وفقًا لقيمته خلال عام ٢٠٠٨ الذي صدر به المؤشر وهكذا.

إجمالي الدين الحكومي لم يتوافر له بيانات بقاعدة بيانات البنك الدولي إلاَّ في عام ٢٠٠٨, وبالتالي تمَّ الاعتماد على بيانات كتاب الإحصاءات الإفريقي السنوي

(African Statistical Yearbook) للحصول على بيانات إجمالي الدين الحكومي, ولكنها توقفت بكتاب الإحصاءات الإفريقي السنوي حتى عام ٢٠١٢, وبالتالي تمَّ تثبيت قيمة عام ٢٠١٢ لباقي الفترة حتى عام ٢٠١٦.

ويوضح الجدول التالي رقم (٢) مؤشر الموازنة المفتوحة وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى بجنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦).

**جدول رقم (٢) : مؤشر الموازنة المفتوحة وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى بجنوب أفريقيا خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٦)**

| العام | إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** (%) | مؤشر الموازنة المفتوحة* (نقطة) | سعر الفائدة الحقيقي (%) | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليار راند) | معدل البطالة (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| ٢٠٠٦ | ١٩.٩ | ٨٦ | ٤.٦ | ٢٤٩١.٣ | ٢٢.٦ |
| ٢٠٠٧ | ١٨.٨ | ٨٧ | ٤.٠ | ٢٦٢٤.٨ | ٢٢.٥ |
| ٢٠٠٨ | ١٩.٢ | ٨٧ | ٥.٨ | ٢٧٠٨.٦ | ٢٢.٤ |
| ٢٠٠٩ | ٢٤.٧ | ٩٢ | ٣.٩ | ٢٦٦٦.٩ | ٢٣.٥ |
| ٢٠١٠ | ٣٠.٦ | ٩٢ | ٣.٣ | ٢٧٤٨.٠ | ٢٤.٧ |
| ٢٠١١ | ٣٦.٣ | ٩٠ | ٢.٣ | ٢٨٣٨.٣ | ٢٤.٦ |
| ٢٠١٢ | ٤١.٧ | ٩٠ | ٣.٣ | ٢٩٠١.١ | ٢٤.٧ |
| ٢٠١٣ | ٤٠.٧ | ٨٦ | ٢.٢ | ٢٩٧٣.٣ | ٢٤.٦ |
| ٢٠١٤ | ٤٠.٠ | ٨٦ | ٣.٢ | ٣٠٢٣.٨ | ٢٤.٩ |
| ٢٠١٥ | ٣٩.٥ | ٨٦ | ٤.٢ | ٣٠٦٣.١ | ٢٥.١ |
| ٢٠١٦ | ٣٩.٤ | ٨٩ | ٣.٤ | ٣٠٧١.٧ | ٢٥.٩ |

***المصدر:** الشراكة الدولية للموازنة (The International Budget Project - IBP), أعداد مختلفة, (واشنطن: الشراكة الدولية للموازنة), ويصدر مؤشر الموازنة المفتوحة كل عامين, وبالتالي تم تثبيت قيمة المؤشر للسنوات التي لم يصدر بها وفقًا لأحدث قيمة متاحة للمؤشر, وذلك لأن المؤشر يصدر في عام ولكنه يعبر فعليًا عن واقع الدولة قبل الإصدار بعام أو عامين, فعلي سبيل المثال تم تثبيت قيمة المؤشر خلال عام ٢٠٠٧ وفقًا لقيمته خلال عام ٢٠٠٨ الذي صدر به المؤشر وهكذا.

** إجمالي الدين الحكومي لم يتوافر له بيانات بقاعدة بيانات البنك الدولي إلاَّ في عام ٢٠٠٨, وبالتالي تمَّ الاعتماد على بيانات كتاب الإحصاءات الإفريقي السنوي للحصول على بيانات إجمالي الدين الحكومي, ولكنها توقفت بكتاب الإحصاءات الإفريقي السنوي حتى عام ٢٠١٢, وبالتالي تمَّ تثبيت قيمة عام ٢٠١٢ لباقي الفترة حتى عام ٢٠١٦, وحسبت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة جنوب أفريقيا, ٢٠١٨, على الموقع التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/South Africa

## المطلب الثاني

### مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

يتناول هذا المطلب علاقة الارتباط بين جميع المتغيرات التي سيتم تحليلها في النموذج القياسي, وذلك من خلال تحليل مصفوفة الارتباط بين الكفاءة المالية ويتم التعبير عنها من خلال إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, وبين المتغيرات الأخرى والمتمثلة في: مؤشر الموازنة المفتوحة, وسعر الفائدة الحقيقي, والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة, ومعدل البطالة.

**أولاً: مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:**

لدراسة مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المختلفة سيتم الاعتماد على نتائج معامل الارتباط الخطي لبيرسون والذي يتراوح قيمته بين (-١) إلى (١), حيث تكون العلاقة طردية تامة حينما تكون (١) وتكون عكسية تامة حينما تكون (-١), وكلما اقتربت قيمة الارتباط من (١) تكون علاقة طردية قوية وكلما اقتربت من (-١) تكون علاقة عكسية قوية, وعندما تأخذ قيمة الارتباط (صفر) يكون ذلك دليلاً على عدم وجود علاقة, وكلما اقتربنا من الصفر تكون العلاقة ضعيفة جدًا.

ويتضح عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الموازنة المفتوحة وجميع المتغيرات الأخرى, حيث أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الموازنة المفتوحة وإجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي وهى علاقة غير معنوية, وكذلك هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الموازنة المفتوحة ومعدل البطالة وهى علاقة غير معنوية, ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين مؤشر الموازنة المفتوحة ومتغيري سعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ولكنها علاقة ضعيفة وغير معنوية.

كما أوضحت مصفوفة الارتباط وجود علاقة معنوية عكسية بين إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين سعر الفائدة الحقيقي عند مستوى معنوية ٠,٠٥, كما وجدت علاقة معنوية طردية بين إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج

المحلي الإجمالي وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل البطالة عند مستوى معنوية ٠,٠١, كما وجدت علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة وسعر الفائدة الحقيقي عند مستوى معنوية ٠,٠٥, واتضحت كذلك علاقة معنوية طردية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة, وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٣).

**جدول رقم (٣) : مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرات**

| البيان | | مؤشر الموازنة المفتوحة | إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | سعر الفائدة الحقيقي | الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | معدل البطالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر الموازنة المفتوحة* | معامل الارتباط الخطي لبيرسون | ١ | ٠.٠١٢ | -٠.٢٣٤ | -٠.١٥١ | ٠.١٩٥ |
| | معنوية العلاقة | | ٠.٩٧٢ | ٠.٤٨٩ | ٠.٦٥٧ | ٠.٥٦٦ |
| إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | معامل الارتباط الخطي لبيرسون | ٠.٠١٢ | ١ | -٠.٧٠١** | ٠.٩٠٢*** | ٠.٩٢٢*** |
| | معنوية العلاقة | ٠.٩٧٢ | | ٠.٠١٦ | ٠.٠٠٠ | ٠.٠٠٠ |
| سعر الفائدة الحقيقي | معامل الارتباط الخطي لبيرسون | -٠.٢٣٤ | -٠.٧٠١** | ١ | -٠.٤٦٦ | -٠.٦٤٨** |
| | معنوية العلاقة | ٠.٤٨٩ | ٠.٠١٦ | | ٠.١٤٨ | ٠.٠٣١ |
| الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة | معامل الارتباط الخطي لبيرسون | -٠.١٥١ | ٠.٩٠٢*** | -٠.٤٦٦ | ١ | ٠.٨٧٦*** |
| | معنوية العلاقة | ٠.٦٥٧ | ٠.٠٠٠ | ٠.١٤٨ | | ٠.٠٠٠ |
| معدل البطالة | معامل الارتباط الخطي لبيرسون | ٠.١٩٥ | ٠.٩٢٢*** | -٠.٦٤٨** | ٠.٨٧٦*** | ١ |
| | معنوية العلاقة | ٠.٥٦٦ | ٠.٠٠٠ | ٠.٠٣١ | ٠.٠٠٠ | |

***المصدر:** الشراكة الدولية للموازنة (The International Budget Project - IBP), أعداد مختلفة, (واشنطن: الشراكة الدولية للموازنة).

** يوجد ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠٥.

*** يوجد ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٠,٠١.

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة جنوب أفريقيا, ٢٠١٨, على الموقع التالي:
https://data.albankaldawli.org/country/South Africa

## المطلب الثالث

### دراسة العلاقة بين إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (الكفاءة المالية) ومؤشر الموازنة المفتوحة(شفافية الموازنة) والمتغيرات الأخرى

تهدف الدراسة إلى اختبار فرضية أساسية وهي أن تعزيز شفافية الموازنة, وتفعيل الدور الرقابي يساهم في إصلاح الموازنة العامة بدولة جنوب أفريقيا وزيادة الكفاءة المالية بها.

ولاختبار هذه الفرضية ستقوم الباحثة بإعداد نموذج قياسي لتقييم أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية, وذلك بناءً على دراسة التي قام بها Lucie Sedmihradská and Jakub Haas عام ٢٠١٣, والتي سبق الإشارة إليها في المبحث الأول على النحو التالي:

**(FP = f (i, GDP, U, OBI**

حيث أن:

**FP**: مؤشر الكفاءة المالية (Fiscal Performance), ويتم التعبير عنه من خلال إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

**i** : سعر الفائدة الحقيقي.

**GDP**: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

**U**: معدل البطالة.

**OBI**: مؤشر الموازنة المفتوحة.

وبناءً على هذا تمَّ تحديد نموذج قياس العلاقة بين الكفاءة المالية (FP) ويتم التعبير عنها من خلال إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع فكلما انخفضت تلك النسبة زادت الكفاءة المالية, وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الموازنة المفتوحة(OBI), وسعر الفائدة الحقيقي(i), والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP), ومعدل البطالة (U), على النحو التالي:

- **يأخذ النموذج الشكل التالي:**

$(FP = f (OBI, i, GDP, U.$

$$FP_t = b_o + b_1 OBI_t + b_2 i_t + b_3 GDP_t + b_4 U_t + \mu$$

وذلك لاختبار صحة الفروض التالية:

$H_o$ : لا تؤثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية في جنوب أفريقيا.

$H_1$ : تؤثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية في جنوب أفريقيا.

## المبحث الثالث

### نتائج نموذج قياس أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية بجنوب أفريقيا

**نتائج النموذج:**

FP = –72.324 – 0.215 OBI –2.491 I + 0.022GDP + 2.932U

S.E = (51.679) (0.599) (1.386) (0.016) (2.822)

T- Statistic = (–1.399) (–0.360) (–1.797) (1.403) (1.039)

R = 0.964  R2= 0.929  Adjusted R2 = 0.881

P-value =(0.001)

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .964[a] | .929 | .881 | 3.2756 |

a. Predictors: (Constant), unemployment, OBI, RealInterest, GDP

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 838.513 | 4 | 209.628 | 19.538 | .001[b] |
| | Residual | 64.376 | 6 | 10.729 | | |
| | Total | 902.889 | 10 | | | |

a. Dependent Variable: GovermentalDebt

b. Predictors: (Constant), unemployment, OBI, RealInterest, GDP

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | -72.324- | 51.679 | | -1.399- | .211 |
| | OBI | -.215- | .599 | -.055- | -.360- | .731 |
| | RealInterest | -2.491- | 1.386 | -.268- | -1.797- | .122 |
| | GDP | .022 | .016 | .447 | 1.403 | .210 |
| | unemployment | 2.932 | 2.822 | .367 | 1.039 | .339 |

a. Dependent Variable: GovermentalDebt

تشير نتائج الانحدار إلى معنوية النموذج الذي يفسر العلاقة بين إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع معبرًا عن الكفاءة المالية, وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الموازنة المفتوحة(OBI), وسعر الفائدة الحقيقي(i), والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP), ومعدل البطالة (U) عند مستوى معنوية ٠,٠٥, حيث أن قيمة الـP-value تساوى (٠,٠٠١) وهي أقل من ٠,٠٥ مما يُعني أننا بدرجة ثقة ٩٥٪ يمكننا أن نثق بمعنوية النموذج, وهذا يجعلنا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأنه يوجد تأثير ملموس لشفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية في جنوب أفريقيا.

كما أن النموذج يفسر نحو ٩٢,٩٪ من التغيرات التي قد تحدث في الكفاءة المالية حيث أن قيمة الـ $R_2$ تساوى (٠,٩٢٩).

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين شفافية الموازنة العامة (والتي يعبر عنها مؤشر الموازنة المفتوحة) وبين الكفاءة المالية (والتي يعبر عنها إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي), أي أنه كلما زادت شفافية الموازنة كلما انخفض الدين الحكومي وكلما زادت الكفاءة المالية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية, حيث أنه كلما زاد مؤشر الموازنة المفتوحة بدرجة واحدة كلما قل إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠,٢١٥ درجة.

**أهم النتائج**

اتبعت الدراسة المنهج القياسي مستخدمة نموذج اقتصادي لاختبار صحة العلاقة بين شفافية الموازنة العامة والكفاءة المالية في جنوب أفريقيا, بتطبيق طريقة المربعات الصغرى لقياس تلك العلاقة وتقدير معلمات النموذج وتم دراسة العلاقة بنموذج انحدار خطي متعدد.

وقد تعددت الدراسات السابقة التي درست تأثير شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية, فبعضها لم يثبت بها أن الشفافية المالية عامل مهم لتشكيل الأداء المالي, وبعضها الآخر يؤكد على وجود علاقة عكسية قوية بين شفافية الموازنة والكفاءة المالية, أي أنه كلما زادت شفافية الموازنة كلما انخفض الدين العام ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زادت الكفاءة المالية.

وتم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي كمصدر أساسي للبيانات الخاصة بمؤشرات الكفاءة المالية بجنوب أفريقيا والمتمثلة في (إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي, سعر الفائدة الحقيقي, والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة, ومعدل البطالة), كما تم الاعتماد على الشراكة الدولية للموازنة (The International Budget Project - IBP) للحصول على بيانات مؤشر الموازنة المفتوحة بجنوب أفريقيا, وتم الاعتماد على برنامج (Statistical Package of Social Science - SPSS) في تحليل النتائج الخاصة بالنموذج, كما تم الاعتماد على سلسة بيانات خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٦), وتم اختيار بداية الفترة بعام ٢٠٠٦ وذلك لبداية صدور مؤشر الموازنة المفتوحة, وتم الانتهاء عند عام ٢٠١٦ لأن معظم البيانات المتعلقة بقاعدة بيانات البنك الدولي متاحة فقط حتى عام ٢٠١٦.

وأظهرت نتيجة تحليل مصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الموازنة المفتوحة وجميع المتغيرات الأخرى, حيث أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الموازنة المفتوحة وإجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي وهى علاقة غير معنوية, وكذلك هناك علاقة طردية ضعيفة بين مؤشر الموازنة المفتوحة ومعدل البطالة وهى علاقة غير معنوية, ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين

مؤشر الموازنة المفتوحة ومتغيري سعر الفائدة الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ولكنها علاقة ضعيفة وغير معنوية.

كما أوضحت مصفوفة الارتباط وجود علاقة معنوية عكسية بين إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين سعر الفائدة الحقيقي عند مستوى معنوية ٠,٠٥, كما وجدت علاقة معنوية طردية بين إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وبين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ومعدل البطالة عند مستوى معنوية ٠,٠١, كما وجدت علاقة معنوية عكسية بين معدل البطالة وسعر الفائدة الحقيقي عند مستوى معنوية ٠,٠٥, واتضحت كذلك علاقة معنوية طردية بين معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

وقامت الدراسة باختبار فرضية أساسية وهي أن لشفافية الموازنة العامة تأثير ملموس على زيادة الكفاءة المالية بجنوب أفريقيا, ولاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بإعداد نموذج قياسي لتقييم أثر شفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية وذلك بناءً على دراسة قام بهاLucie Sedmihradská and Jakub Haas عام ٢٠١٣, وبناءً على هذا تمَّ تحديد نموذج لقياس العلاقة بين الكفاءة المالية (FP) ويتم التعبير عنها من خلال إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع حيث ترتفع الكفاءة المالية كلما انخفضت تلك النسبة, وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الموازنة المفتوحة(OBI), وسعر الفائدة الحقيقي(i), والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (GDP), ومعدل البطالة (U).

وأشارت نتائج الانحدار إلى معنوية النموذج الذي يفسر العلاقة بين الكفاءة المالية (والتي يعبر عنها إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي), وبين المتغيرات المستقلة المتمثلة في: مؤشر الموازنة المفتوحة, وسعر الفائدة الحقيقي, والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة, ومعدل البطالة عند مستوى معنوية ٠,٠٥, حيث أن قيمة الـP-value تساوى (٠,٠٠١) وهي أقل من ٠,٠٥ مما يُعني أننا بدرجة ثقة ٩٥٪ يمكننا أن نثق بمعنوية النموذج, وهذا يجعلنا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأنه يوجد تأثير ملموس لشفافية الموازنة العامة على الكفاءة المالية في جنوب أفريقيا.

كما أن النموذج يفسر نحو ٩٢,٩٪ من التغيرات التي قد تحدث في الكفاءة المالية حيث أن قيمة الـ $R_2$تساوى (٠,٩٢٩).

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين شفافية الموازنة العامة (والتي يعبر عنها مؤشر الموازنة المفتوحة) وبين الكفاءة المالية (والتي يعبر عنها إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي), أي أنه كلما زادت شفافية الموازنة كما انخفض الدين الحكومي وكلما زادت الكفاءة المالية وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية, حيث أنه كلما زاد مؤشر الموازنة المفتوحة بدرجة واحدة كلما قل إجمالي الدين الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٠,٢١٥ درجة.

## قائمة المراجع


**أولاً: المراجع باللغة العربية**

**أولاً: التقارير:**

١. البنك الدولي، **قاعدة بيانات البنك الدولي لدولة جنوب أفريقيا**، ٢٠١٨، على الرابط التالي:

https://data.albankaldawli.org/country/south-africa

٢. الشراكة الدولية للموازنة (The International Budget Project - IBP), أعداد مختلفة, (واشنطن: الشراكة الدولية للموازنة).

**ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية**

**A) Articles:**

1. Lucie Sedmihradská, Jakub Haas: "Budget Transparency and Fiscal Performance: Do Open Budgets Matter?", **Economic Studies & Analyses**, Vol. 7, Issue 2, 2013.
   At: http://is.vsfs.cz/repo/4803/Sedmihradska_Haas.pdf.

**B) Working Papers:**

1. E. Alt James and Lassen David Dreyer, "Fiscal Transparency and Fiscal Policy Outcomes in OECD Countries", Working Paper No. 03-02 (Denmark: Economic Policy Research Unit, Institute of Economics University of Copenhagen, 2003),
   At: http://www.econ.ku.dk/epru/files/wp/wp-03-02.pdf
2. Hameed, F.: "Fiscal transparency and economic outcomes", **Working paper No. 5**, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, 2005).
   At: https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2005/wp05225.pdf.

**C) Reports:**

1. Bernardino Beni and Francisco Bastida, "Budget Transparency, **Fiscal Performance, and Political Turnout: An International Approach**", (Spain: University of Murcia, Public Administration Review, 2003),
   At:https://www.researchgate.net/publication/229988203_Budget_Transparency_Fiscal_Performance_and_Political_Turnout_An_International_Approach.
2. Mariusz Jarmuzek, "**Does Fiscal Transparency Matter? The Evidence from Transition Economies**", 2006.
   At: https://www.cerge.cuni.cz/pdf/gdn/rrc/RRCV_77_paper_03.pdf